

Distr.: General
26 April 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

البند 168 من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة من
1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020 والميزانية المقترحة للبعثة
للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

اعتمادات الفترة 2020/2019	56 347 400 دولار
نفقات الفترة 2020/2019	55 734 000 دولار
الرصيد الحر للفترة 2020/2019	613 400 دولار
اعتمادات الفترة 2021/2020	57 524 700 دولار
النفقات المتوقعة للفترة 2021/2020 ^(أ)	54 721 800 دولار
النقص المتوقع في الإنفاق للفترة 2021/2020	2 802 900 دولار
المبلغ الذي يقترح الأمين العام اعتماده للفترة 2022/2021	57 186 300 دولار
التعديل الذي أوصت به اللجنة الاستشارية للفترة 2022/2021	(648 500 دولار)
المبلغ الذي توصي اللجنة الاستشارية باعتماده للفترة 2022/2021	56 537 800 دولار

(أ) التقديرات في 31 آذار/مارس 2021.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

1 - خلال نظر اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (انظر A/75/740 و A/75/805)، اجتمعت عبر الإنترنت بممثلين عن الأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها بردود خطية وردت في 13 نيسان/أبريل 2021. وترد تعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام في تقريرها (A/75/822)، ويمكن الاطلاع على التعليقات والتوصيات المرتبطة بنتائج مجلس مراجعي الحسابات وتوصياته بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020، في تقريرها ذي الصلة بالموضوع (A/75/829).

ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020

2 - اعتمدت الجمعية العامة بقرارها 324/73 ومقررها 555/73 مبلغا إجماليه 56 347 400 دولار (صافيه 53 963 800 دولار) للاتفاق على البعثة للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020. وبلغ مجموع النفقات للفترة مبلغا إجماليه 55 734 000 دولار (صافيه 53 393 900 دولار)، وهو ما يمثل تنفيذًا للميزانية بمعدل 98,9 في المائة. ويمثل الرصيد الحر الناشئ عن ذلك، الذي بلغ إجماليه 613 400 دولار، 1,1 في المائة من المستوى الإجمالي للموارد التي اعتمدت للفترة المالية.

3 - ويعكس الرصيد الحر البالغ 613 400 دولار من المستوى الإجمالي للموارد المعتمدة للفترة 2020/2019 الأثر المشترك لما يلي: (أ) زيادة النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند التكاليف التشغيلية (186 500 دولار، أو 0,7 في المائة)؛ (ب) انخفاض النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند الموظفين المدنيين (789 500 دولار أو 3,8 في المائة) وتحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (10 400 دولار أو 0,1 في المائة). وترد في الفرع الثالث - باء من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية البعثة للفترة 2020/2019 (A/75/805) معلومات موجزة عن عملية إعادة توزيع الموارد من المجموعة الثانية، الموظفون المدنيون، إلى المجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية (723 600 دولار، أو 1,3 في المائة). ويرد تحليل مفصل للفروق في الفرع الرابع من ذلك التقرير.

4 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن مبلغا أكبر من المعتاد من الالتزامات غير المصفاة (6 811 800 دولار) قد تم ترحيله في نهاية الفترة 2020/2019 بسبب القيود المفروضة نتيجة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مما أدى إلى حالات تأخير في: (أ) السفر والشحنات المرتبطة بالعودة إلى الوطن والالتحاق الفعلي بالعمل، خاصة بالنسبة للأفراد العسكريين؛ (ب) تسليم السلع وتقديم فواتير الخدمات والمرافق؛ (ج) إنجاز بعض المشاريع؛ (د) دفع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للأمم المتحدة العاملة في البعثة للمستحقات لأحد المتعاقدين.

المسائل المتعلقة بتقرير مجلس مراجعي الحسابات

5 - في سياق نظر اللجنة الاستشارية في تقارير الأمين العام عن تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، كان معروضا عليها أيضا تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن

حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2020 (A/75/5 (Vol. II)، الفصل الثاني، الفقرات 99 و 272-275). وقد قدم المجلس في تقريره ملاحظات وتوصيات تتعلق بالبعثة، بما في ذلك بشأن: (أ) إدارة أدوار نظام أوموجا ضمن إطار تفويض السلطة؛ (ب) الإفراط في استهلاك الوقود وإدارته (انظر الفقرة 24 (ب) أدناه). وتتفق اللجنة الاستشارية مع توصيات مجلس مراجعي الحسابات وتأمل أن تُنفذ التوصيات في الوقت المناسب.

ثالثاً - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

6 - فيما يتعلق بالنفقات الحالية والمتوقعة للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن النفقات بلغت 43 580 700 دولار في 31 آذار/مارس 2021. وفي نهاية الفترة المالية الحالية، من المتوقع أن يبلغ مجموع النفقات 54 721 800 دولار مقابل اعتمادات قدرها 57 524 700 دولار، وهو ما سينتج عنه نقص في الإنفاق قدره 2 802 900 دولار (أو بنسبة 4,9 في المائة).

7 - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه قد جرت تسوية المطالبات المتعلقة بسداد تكاليف القوات حتى أيلول/سبتمبر 2020، وتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره 61 000 دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وتم التصديق على تكاليف المعدات المملوكة للوحدات وسدادها حتى 30 أيلول/سبتمبر 2020، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره 108 000 دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز وحتى 28 شباط/فبراير 2021، سُدد مبلغ قدره 80 000 دولار لتسوية المطالبتين منذ إنشاء البعثة، ولا توجد أي مطالبات قيد التسوية.

8 - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن مجموع المبالغ التي قُسمت على الدول الأعضاء كأعضاء مقرة لتغطية تكاليف البعثة منذ إنشائها قد بلغ، في 8 آذار/مارس 2021، ما قدره 1 418 061 000 دولار. وبلغت المدفوعات المقبوضة حتى التاريخ نفسه 1 357 625 000 دولار، مما يترك رصيداً غير مسدد قدره 60 436 000 دولار. وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن الموارد النقدية المتاحة للبعثة في التاريخ نفسه تبلغ ما قدره 7 551 000 دولار، بما يشمل قروضاً بمبلغ عشرة ملايين دولار من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وهذه النقدية المتاحة للبعثة لا تكفي لتغطية احتياطي التشغيل لثلاثة أشهر وقدره 14 234 000 دولار (باستثناء المبالغ المخصصة لتسديد تكاليف البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة). وتناقش اللجنة مسألة الاقتراض من بعثات حفظ السلام النشطة في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/75/822).

الاشتراكات المقررة غير المدفوعة

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 في 12 نيسان/أبريل 2021

59,5

60,3

70,0

44,8

9 - ولدى الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات مستكملة عن الوضع النقدي (3,6 ملايين دولار في 12 نيسان/أبريل 2021) وحالة الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للبعثة (انظر الجدول أعلاه).

ويساور اللجنة الاستشارية قلق متزايد إزاء استمرار تدهور الوضع النقدي للبعثة لأن الاشتراكات غير المدفوعة تفوق الاعتمادات الموافق عليها للفترة 2021/2020. وتشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة حثت مرارا جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية في حينها وبالكامل ودون شروط، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة (A/74/737/Add.1، الفقرة 7).

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022

ألف - الولاية واقتراضات التخطيط

10 - أنشئت ولاية البعثة بموجب قرار مجلس الأمن 690 (1991) وكان أحدث تمديد لها حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021، في القرار 2548 (2020). ويرد موجز لافتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة للفترة 2022/2021 في الفقرات 6 إلى 25 من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة للفترة (A/75/740).

باء - الاحتياجات من الموارد

11 - تعكس الميزانية البالغة 57 186 300 دولار المقترحة للفترة 2022/2021 انخفاضا قدره 338 400 دولار، أو نسبته 0,6 في المائة، مقارنة بالموارد البالغة 57 524 700 دولار المعتمدة للفترة 2021/2020 (انظر الجدول أدناه).

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المخصصات (2020-2019)	النفقات (2020/2019)	المخصصات (2021/2020)	النفقات في 31 آذار/مارس 2021	تقديرات التكاليف (2022/2021)	المبلغ	النسبة المئوية الفرق
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	7 311,4	7 301,0	7 664,5	5 778,4	7 703,9	39,4	0,5
الموظفون المدنيون	20 891,5	20 102,0	21 011,7	15 821,9	22 178,1	1 166,4	5,6
التكاليف التشغيلية	28 144,5	28 331,2	28 848,5	21 980,4	27 304,3	(1 544,2)	(5,4)
إجمالي الاحتياجات	56 347,4	55 734,0	57 524,7	43 580,7	57 186,3	(338,4)	(0,6)

ملاحظة: ترد معلومات مفصلة عن الموارد المالية المقترحة وتحليل للفروق في البابين الثاني والثالث من الميزانية المقترحة.

1 - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	الوظائف المأذون بها للفترة 2021/2020 ^(أ)	الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	الفرق
المراقبون العسكريون	218	218	—
أفراد الوحدات العسكرية	27	27	—
شرطة الأمم المتحدة	12	12	—

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

12 - وتبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة 2022/2021 مبلغا قدره 7 703 900 دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها 39 400 دولار، أو 0,5 في المائة، مقارنة باعتمادات الفترة 2021/2020. ويقدم الجدول أدناه موجزا لعوامل تأخير نشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التي شهدتها الفترتان 2020/2019 و 2021/2020، إضافة إلى العوامل المقترحة للفترة 2022/2021. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن ضباط شرطة الأمم المتحدة مخولون بتقديم الدعم لبرنامج تدابير بناء الثقة الذي تقوده مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والذي ظل معلقا منذ عام 2014، وأن ضابطا واحدا قد نُشر لدعم البعثة بمهام التحليل الأمني.

عوامل تأخير النشر

(النسبة المئوية)

الفترة	النسبة الفعلية للفترة 2020/2019	النسبة المعتمدة للفترة 2021/2020	النسبة الفعلية في 28 شباط/فبراير 2021	النسبة الفعلية في 31 آذار/مارس 2021	المتوسط الفعلي في الفترة 2022/2021	النسبة المقترحة
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة						
المراقبون العسكريون	17,0	10,0	9,6	3,7	11,9	10,0
أفراد الوحدات العسكرية	—	1,0	(37,0)	—	(14,8)	1,0
شرطة الأمم المتحدة	96,5	90,0	100,0	100,0	91,7	90,0

13 - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

2 - الموظفون المدنيون

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	الفرق
الوظائف			
الموظفون الدوليون	82	82	—
الموظفون الوطنيون ^(أ)	163	163	—
متطوعو الأمم المتحدة	18	18	—
الأفراد المقدمون من الحكومات	10	10	—
المجموع	273	273	—

(أ) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

14 - وتبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الموظفين المدنيين للفترة 2022/2021 مبلغا قدره 22 178 100 دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها 1 166 400 دولار، أو 5,6 في المائة، مقارنة باعتمادات الفترة 2021/2020. وتعزى الزيادة إلى زيادة في الاحتياجات موضحة في الفقرات من 52 إلى 54 من الميزانية المقترحة (A/75/740)، بما في ذلك تطبيق متوسط أعلى لتكاليف المرتبات في الفترة 2022/2021 استنادا إلى جدول المرتبات المنقح للموظفين الدوليين والوطنيين؛ واقتراح إعادة

تصنيف وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية لتصبح وظيفة برتبة ف-4؛ واعتماد استحقاق لفرق بدل الرفاه وافق عليه برنامج متطوعي الأمم المتحدة بصورة استثنائية، وذلك اعتباراً من 1 تموز/يوليه 2020 (انظر الفقرة 15 أدناه).

فرق بدل الرفاه لمتطوعي الأمم المتحدة

15 - يشار إلى أن لجنة الخدمة المدنية الدولية غيرت تصنيف مركز عمل البعثة من حيث المشقة من جيم إلى دال، اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2018، في حين ظلت العيون مصنفة على أنها مركز عمل باصطحاب الأسرة. ويهدف فرق بدل الرفاه لمتطوعي الأمم المتحدة إلى مساعدتهم أثناء خدمتهم في مراكز العمل دون اصطحاب الأسرة. غير أنه بسبب زيادة مستوى المشقة في العيون، ولأن البعثة تعمل جزئياً فقط كمركز عمل باصطحاب الأسرة (بسبب عدم وجود تعليم مدرسي دولي، وعدم كفاية خدمات طب الأسرة)، حصلت البعثة على موافقة من برنامج متطوعي الأمم المتحدة لتطبيق فرق بدل رفاه على متطوعي الأمم المتحدة التابعين لها اعتباراً من 1 تموز/يوليه 2020 (A/75/740، الفقرة 23). وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن البعثة أصبحت مؤخر البعثة الوحيدة الموجودة في مركز عمل باصطحاب الأسرة يحمل تصنيف دال من حيث المشقة، اعترافاً بأوجه القصور الموثقة في العيون بوصفها مركز عمل باصطحاب الأسرة. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن دفع الاستحقاق قد تم الاتفاق عليه مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة على أساس الإنصاف والمساواة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية الموافقة الاستثنائية والتطبيق غير المتسق لفرق بدل الرفاه بالنسبة لمتطوعي الأمم المتحدة في مركز عمل باصطحاب الأسرة، وتأمل أن يقدم مزيد من التوضيح إلى الجمعية العامة وقت نظرها في هذا التقرير.

التوصيات المتعلقة بالوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة

16 - في المجموع، يُقترح عدد من الوظائف الثابتة والمؤقتة للموظفين المدنيين يبلغ 273 وظيفة للفترة 2022/2021، وهو نفس العدد المعتمد للفترة 2021/2020. وتعكس المقترحات المتعلقة بالمالك الوظيفي للفترة 2022/2021 التغييرين التاليين (المرجع نفسه، الفقرتان 31 و 37):

(أ) إعادة تصنيف وظيفة واحدة لموظف إداري من الرتبة خ م-6 إلى الرتبة ف-4 في مكتب الممثل الخاص للأمين العام (انظر الفقرتين 17 و 18 أدناه)؛

(ب) إعادة ندب وظيفة واحدة لمشغل للمركبات الثقيلة (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة) كمساعد لشؤون اللوجستيات في قسم التخزين المركزي لتعكس بشكل أفضل المهام التي يجري الاضطلاع بها، نتيجة لدمج مستودع النقل في وحدة التخزين المركزي.

إعادة التصنيف

17 - يُقترح إعادة تصنيف وظيفة موظف إداري من الرتبة خ م-6 إلى الرتبة ف-4 في مكتب الممثل الخاص للأمين العام لأسباب مقدمة في الفقرة 31 من الميزانية المقترحة، لتعكس النطاق المنقح لمسؤوليات الموظف الإداري، بما في ذلك رصد التقدم والإبلاغ في إطار الرقابة الإدارية الموسعة المطلوبة من الممثل الخاص في إطار مبادرات الإصلاح الجديدة، وحقيقة أن البعثة ليس لديها موظف تخطيط.

18 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن البعثة بدأت عمليات إعادة الهيكلة في السنوات القليلة الماضية باعتماد نظم وإجراءات عمل جديدة تتطلب مجموعة مهارات مختلفة؛ ولذلك، من الضروري إجراء استعراض واقعي للوظائف وإعادة تصنيف الوظائف التي طرأت تغييرات كبيرة في مهامها عند الضرورة. وعلاوة على ذلك، أبلغت اللجنة بأن موظفين حاليين للتخطيط من الرتبة ف-4 على الأقل يقومون في العديد من البعثات بكل من مهام تقني الأثر، وجمع البيانات والتحقق منها والإبلاغ عنها. وتسعى البعثة إلى إنشاء وتعزيز مهامها المتعلقة بالتخطيط والرصد والتقييم والرقابة الداخلية ضمن الإطار الإداري القائم دون اقتراح وظائف إضافية؛ ولذلك، طُلبت إعادة تصنيف الوظيفة من الرتبة خ م-6 إلى الرتبة ف-4. وتناقش اللجنة الاستشارية المسائل المتصلة بإعادة تصنيف الوظائف وإعادة ندبها في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/75/822).

معدلات الشغور

19 - يقدم الجدول أدناه موجزا لمعدلات الشغور بالنسبة للموظفين المدنيين المسجلة في الفترتين 2020/2019 و 2021/2020 فضلا عن المعدلات المقترحة للفترة 2022/2021. وتلاحظ اللجنة الاستشارية عدم وجود مبرر لتطبيق معدلات تختلف عن معدلات الشغور الفعلية التي تشهدها الفترة الحالية، مثل المعدلين المقترحين البالغين 7 في المائة و 20 في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين ومتطوعي الأمم المتحدة، على التوالي، مقارنة بالمعدل الفعلي البالغين 11 في المائة و 27,8 في المائة، ومتوسطي المعدلين الفعليين البالغين 9,8 في المائة و 27,8 في المائة، على التوالي، في 31 آذار/مارس 2021.

معدلات الشغور

(النسبة المئوية)

الفترة	2020/2019	للفترة 2021/2020	28 شباط/فبراير 2021	31 آذار/مارس 2021	31 آذار/مارس 2021	للفترة 2022/2021
النسبة الفعلية للفترة	النسبة المعتمدة	النسبة الفعلية في	النسبة الفعلية في	المتوسط الفعلي في	النسبة المقترحة	
الموظفون المدنيون	11,0	7,0	11,0	11,0	9,8	7,0
الموظفون الدوليون						
الموظفون الوطنيون						
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	1,9	2,0	1,9	1,9	1,2	2,0
متطوعو الأمم المتحدة	22,2	20,0	27,8	27,8	27,8	20,0
الأفراد المقدمون من الحكومات	100,0	90,0	100,0	100,0	100,0	90,0

20 - وتكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن رأيها في هذا الصدد ومفاده أن معدلات الشغور المقترحة ينبغي أن تستند قدر الإمكان إلى معدلات الشغور الفعلية. وفي الحالات التي تختلف فيها المعدلات المقترحة عن المعدلات الفعلية، ينبغي تقديم تبرير واضح بصورة منهجية في الميزانية المقترحة والوثائق ذات الصلة (A/74/737/Add.1، الفقرة 16).

الوظائف الشاغرة

- 21 - أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن 12 وظيفة كانت شاغرة في 18 آذار/مارس 2021 (3 ف-4، و 1 ف-3، و 5 من فئة الخدمة الميدانية، و 3 من فئة الخدمات العامة)، ولم تكن هناك أي وظائف شاغرة لأكثر من سنتين. وتذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة قد كررت الإعراب، في الفقرة 22 من قرارها 294/74، عن قلقها إزاء ارتفاع عدد الشواغر في ملاك الموظفين المدنيين، وكررت كذلك طلبها إلى الأمين العام أن يكفل شغل الوظائف الشاغرة على وجه السرعة.
- 22 - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالموظفين المدنيين.

3 - التكاليف التشغيلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المخصصات (2020/2019)	النفقات (2020/2019)	المخصصات (2021/2020)	النفقات في 31 آذار/مارس 2021	تقديرات التكاليف (2022/2021)	المبلغ	النسبة المئوية	الفرق
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)=(5)-(2)	(7)=(6)-(3)	
الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية	34,2	—	26,5	14,3	13,5	(13,0)	(49,1)	
السفر في مهام رسمية	538,3	374,7	659,7	192,7	652,3	(7,4)	(1,1)	
المرافق والهياكل الأساسية	4 612,8	4 827,6	4 551,0	3 200,0	4 417,3	(133,7)	(2,9)	
النقل البري	1 561,2	2 040,7	2 014,3	995,7	2 905,7	891,4	44,3	
العمليات الجوية	13 327,4	12 911,4	13 361,4	10 571,1	10 503,6	(2 857,8)	(21,4)	
العمليات البحرية	—	102,4	59,6	74,3	55,3	(4,3)	(7,2)	
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	2 682,4	2 826,5	2 760,0	2 184,1	2 990,6	230,6	8,4	
الشؤون الطبية	153,8	321,1	154,7	60,2	172,0	17,3	11,2	
المعدات الخاصة	—	—	—	—	100,0	100,0	—	
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	5 234,4	4 926,6	5 261,3	4 687,9	5 494,0	232,7	4,4	
المجموع	28 144,5	28 331,0	28 848,5	21 980,4	27 304,3	(1 544,2)	(5,4)	

- 23 - ويعكس الخفض المقترح، الذي قدره 1 544 200 دولار، أو 5,4 في المائة، للفترة 2022/2021 بالنسبة للتكاليف التشغيلية أساسا انخفاض الاحتياجات في إطار بنود العمليات الجوية، والمرافق والهياكل الأساسية، والخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية، والسفر في مهام رسمية، يقابله جزئيا ارتفاع الاحتياجات في إطار بنود النقل البري، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والمعدات الخاصة والخدمات الطبية. ويرد في الفقرة 25 من الميزانية المقترحة موجز للتغيرات المقترحة في تقديرات الموارد في إطار بند التكاليف التشغيلية.

- 34 - ومع أن اللجنة الاستشارية تلاحظ المستوى المخفض الإجمالي المقترح للتكاليف التشغيلية للفترة 2022/2021، فهي غير مقتنعة بأن المبررات المقدمة تدعم تماما الاحتياجات المذكورة أدناه. ومع الأخذ

في الاعتبار أيضا النقص في الإنفاق واحتمال استمرار أثر جائحة كوفيد-19، تقدم اللجنة تعليقات وتوصي بإجراء تعديلات على النحو التالي:

(أ) *السفر في مهام رسمية*: يُقترح رصد اعتماد قدره 652 300 دولار للفترة 2022/2021، مقارنة بالنفقات الفعلية التي بلغت 374 700 دولار بالنسبة للفترة 2020/2019 و 192 700 دولار في 31 آذار/مارس 2021. وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن الموارد المطلوبة للسفر في مهام رسمية، بما في ذلك السفر من أجل التدريب، تستند إلى توقع عودة تدريجية إلى وضع طبيعي جديد، وأن الكثير من الاحتياجات المعتادة للسفر في مهام رسمية ستستأنف بفروق طفيفة خلال الفترة 2022/2021، وأنه قد تكون هناك زيادة بسبب تراكم السفر المؤجل. وتكرر اللجنة الاستشارية التأكيد على أنه ينبغي زيادة استخدام الاجتماعات الافتراضية وأدوات التدريب المنفّذ عبر الإنترنت، وأنه ينبغي إبقاء السفر لحضور حلقات العمل أو المؤتمرات أو الاجتماعات عند الحد الأدنى، وأنه ينبغي في حال اقتراح مثل هذا السفر تقديم تبريرات مفصلة. وتشدد اللجنة أيضا على أنه ينبغي وضع ميزانية السفر بما يتواءم بشكل تام مع أحكام ST/SGB/2009/9 و ST/AI/2013/3. لذلك، توصي اللجنة بخفض نسبته 20 في المائة (130 500 دولار) للاعتماد المقترح للسفر في مهام رسمية (652 300 دولار)؛

(ب) *الوقود والزيت ومواد التشحيم*: لاحظ مجلس مراجعي الحسابات وجود اختلالات كبيرة في استهلاك الوقود، بما في ذلك الاستهلاك الذي يتجاوز سعة الخزانات، والطاقة المنتجة، ووحدة استهلاك الوقود القياسية. وأبلغت البعثات المجلس بأن الاختلالات التي تشوب البيانات تعزى إلى نقص في تدريب مستعملي النظام الإلكتروني لإدارة الوقود (EFMS2) وعدم وجود موظفين متفرغين لإجراء استعراضات في الوقت المناسب لبيانات النظام الإلكتروني (A/75/5 (Vol. II)، الفصل الثاني، الفقرات 272-275). وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن سجلات نظام EFMS2 تكشف أن كمية الوقود التي تصرف أثناء التزود بالوقود بالنسبة لـ 49 مركبة قد تجاوزت بكثير الحد الأقصى لسعة خزانات الوقود، وهو مجال يثير القلق لاحتمال وقوع غش، وأن 129 مركبة تتجاوز الحد الأقصى لاستهلاك الوقود لكل 100 كيلومتر. وأبرمت البعثة اتفاقا لمستوى الخدمات مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع للأمانة العامة في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، تقوم بموجبه جهات تنسيق وحدة الوقود ببناء قدراتها من خلال أنشطة تدريبية متنوعة من أجل استعراض دقة البيانات بانتظام، وتحديد المعاملات غير العادية بشكل استباقي، والإبلاغ عنها في الوقت المناسب لاتخاذ الإجراءات التصحيحية، وتيسير استخدام نظام EFMS2، وتعزيز فعالية إدارة الوقود. وعلاوة على ذلك، سيواصل فريق مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقديم التوجيه للبعثة بشأن الخصائص الوظيفية لنظام إدارة الوقود في المستقبل. وأعلمت اللجنة بأن جهات التنسيق المذكورة حددت مؤقتا لتصحيح أخطاء الماضي استنادا إلى ملاحظات مجلس مراجعي الحسابات، وأن محل الأعمال المقترح للفترة 2022/2021 سيعمل على أساس النقر لمواصلة استعراض وتحليل معاملات الوقود اليومية (انظر الفقرة الفرعية (د) أدناه). وإضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة أنه بالنسبة للفترة 2022/2021، تعكس التخفيضات الإجمالية تحت بند الوقود والزيت ومواد التشحيم انخفاض تكاليف وحدة الوقود المدرجة في الميزانية، في حين يقترح نفس حجم (اللترات) استهلاك الوقود، مقارنة بما هو مخصص للفترة 2021/2020. وتتفق اللجنة الاستشارية مع توصية مجلس مراجعي الحسابات بأن توفر الإدارة التدريب للموظفين المسؤولين من أجل ضمان تسجيل بيانات الوقود على النحو السليم، وبأن ترصد وتحلل استهلاك الوقود بانتظام بهدف كشف الاستهلاك غير المشروع للوقود

والتحقيق فيه (A/75/5 (Vol. II)، الفصل الثاني، الفقرة 275). وتشدد اللجنة على أنه ينبغي للبعثة أن تعزز رقابتها الداخلية على إدارة الوقود. وتوصي اللجنة بتخفيض قدره 5 في المائة (113 800 دولار) للاعتماد الإجمالي البالغ 2 275 500 دولار المقترح للوقود والزيت ومواد التشحيم في إطار بنود المرافق والهياكل الأساسية (510 800 دولار)، والنقل البري (358 900 دولار)، والعمليات الجوية (1 405 800 دولار)؛

(ج) النقل البري:

1' يعكس الاعتماد المقترح للفترة 2022/2021 البالغ 2 905 700 دولار زيادة قدرها 891 400 دولار (أو بنسبة 44,3 في المائة). ومن بين العوامل المساهمة الرئيسية الثلاثة المبينة في الفقرة 58 من الميزانية المقترحة، أبلغت اللجنة الاستشارية بالتكاليف التقديرية التالية: (أ) اقتناء 20 مركبة للركاب وشاحنتين ثقيلتين (1 250 000 دولار)، وفقا للبرنامج الخمسي لاستبدال أسطول المركبات؛ (ب) عقد إيجار لاستئجار ست شاحنات كهربائية صغيرة جاهزة للتشغيل (مركبات ركاب غير خفيفة) (57 600 دولار)؛ (ج) زيادة الاحتياجات من قطع الغيار بسبب زيادة عدد المركبات المتخصصة الآتية من العمليات المنتهية واحتياطي الأمم المتحدة (418 164 دولارا). وأبلغت اللجنة كذلك بأنه نظرا لأن بعض المركبات المقرر اقتناءها خلال الفترة 2020/2019 كان لا بد من شرائها خلال الفترة 2021/2020 بسبب إعادة ترتيب أولويات الميزانية، فقد تم تمديد البرنامج الخمسي لاستبدال أسطول المركبات (أصلا من الفترة 2020/2019 إلى الفترة 2024/2023) إلى الفترة 2025/2024. وزُودت اللجنة أيضا بمعلومات عن مجموع عدد المركبات وتكاليف خطة استبدال المركبات. وترى اللجنة الاستشارية أن البرنامج الحالي لاستبدال أسطول المركبات ينبغي أن يأخذ في الاعتبار أيضا القيود المفروضة على السفر والتنقل نتيجة لجائحة كوفيد-19 وما يقابلها من انخفاض في استخدام أسطول مركبات البعثة، وهو ما فُتئ يؤثر على المسافات المتراكمة التي قطعها المركبات (انظر أيضا الفقرة 27 أدناه). وتأمل اللجنة أن تقدم معلومات متعلقة باستعراض لبرنامج استبدال أسطول مركبات البعثة في سياق مشروع الميزانية المقبل. ولذلك توصي اللجنة بتخفيض قدره 10 في المائة (254 700 دولار) للاعتماد المقترح للنقل البري البالغ 2 546 800 دولار (باستثناء الاعتماد المقترح للوقود والزيت ومواد التشحيم (انظر الفقرة الفرعية (ب) أعلاه))؛

2' إضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن حيازات البعثة من مركبات الركاب الخفيفة كانت أعلى من النسب القياسية لخمس فئات فرعية للموظفين الدوليين والأفراد العسكريين. وتأمل اللجنة الاستشارية في أن يتم بذل جهود لمواصلة عدد المركبات مع النسب القياسية المقررة، وأن تُقدم معلومات عن الموضوع في سياق الميزانية المقبلة؛

(د) الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: تعكس الموارد المقترحة زيادة قدرها 230 600 دولار، أو 8,4 في المائة، للفترة 2022/2021، بما في ذلك احتياجات جديدة (117 000 دولار) لتغطية تكاليف محللين للأعمال (من المتعاقدين) من أجل التعامل مع النظم الإلكترونية لإدارة الوقود وحصى الإعاشة (انظر الفقرة الفرعية (ب) أعلاه) في وحدة الدعم المعيشي. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن

الوحدة لديها فريق صغير جدا يفتقر إلى القدرات والخلفية والتعليم والتجربة والخبرة اللازمة في المجالين المحددين لتحليلات البيانات والمعارف. وترى اللجنة الاستشارية أن المهام المتصلة بتسجيل استهلاك الوقود ورصده وتحليله بشكل منتظم ينبغي أن يضطلع بها موظفو البعثة الذين تلقوا التدريب المناسب (انظر الفقرة الفرعية (ب) أعلاه)، بدلا من المتعاقدين المقترحين الذين يمكنهم تقديم التدريب وبناء قدرات على المدى القصير. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى البعثة أنشطة تدريبية وتوجيهات على المدى الطويل بموجب اتفاق مستوى الخدمات (انظر الفقرة الفرعية (ب) أعلاه). وتوصي اللجنة بتخفيض قدره 5 في المائة (149 500 دولار) للاعتماد المقترح للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبالغ 2 990 600 دولار.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

25 - يقترح رصد اعتماد قدره 3 255 000 دولار للفترة 2022/2021 من أجل تغطية تكاليف خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها، ويرد شرحه في الفقرات 11 و 48 و 49 من الميزانية المقترحة. وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الذي يعمل باعتباره الشريك المنفذ لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، قد تعاقد من الباطن مع شركة تجارية دولية من خلال عملية مناقصة تنافسية. وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة أنه يُطلب اعتماد قدره 100 000 دولار في إطار بند المعدات الخاصة (معدات الكشف عن الألغام وإزالتها) لاقتناء خمس قطع إضافية من معدات الكشف عن المتفجرات من أجل بوابات مراقبة الدخول، وذلك للكشف عن المتفجرات في المركبات والأمتعة. وتناقش اللجنة المسائل المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام في تقريرها ذي الصلة المتعلق بنتائج وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020 (A/75/829، الفقرات 25-32) وفي تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/75/822).

26 - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرة 24 أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالتكاليف التشغيلية.

خامسا - مسائل أخرى

جائحة كوفيد-19

27 - طلبت الجمعية العامة، في الفقرة 16 من قرارها 294/74، إلى الأمين العام أن يضمّن تقريره المقبل عن الأداء معلومات عن كيفية استجابة البعثة وعن الدروس المستفادة من حالات تفشي الأوبئة والجوائح في السابق وفي الحاضر، وأن يقترح خيارات من أجل تحسين التأهب لما قد يطرأ في المستقبل من أوبئة وجوائح، بما في ذلك لضمان الاستمرارية في تصريف الأعمال. وأفيد بأنه قد تقلص أثر البعثة تقلصا كبيرا في العيون، وفُرضت قيود على التنقل في جميع المناطق التي كان للبعثة وجود فيها. وبالإضافة إلى ذلك، أُعملت ترتيبات صارمة للوقاية من العدوى للموظفين الأساسيين الذين لزم وجودهم في أماكن العمل لأداء واجباتهم. وبغض النظر عن القيود، كان الأثر العام على الأنشطة التشغيلية للبعثة معتدلا، حيث قامت البعثة بتعديل ومواصلة إمدادات المواد والمعدات والخدمات الداعمة للحياة إلى مواقع الأفرقة. وبذلك، تمكن العنصر العسكري من مواصلة تسيير دوريات برية وجوية كافية (A/75/805، الصفحة 20).

28 - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة لاحظت، في الفقرة 15 من قرارها 294/74، بقلق بالغ ما تشكله جائحة كوفيد-19 من خطر على الحياة والصحة والسلامة والأمن، وأهمية ضمان سلامة أفراد حفظ السلام وأمنهم وصحتهم، والحفاظ على استمرارية تنفيذ الولايات الحيوية، بما في ذلك حماية المدنيين، والتقليل إلى أدنى حد من احتمال تسبب أنشطة البعثة في نشر الفيروس، والقيام حسب الاقتضاء، وفي حدود الولايات، بدعم السلطات الوطنية، بناء على طلبها، فيما تتخذ من تدابير من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19 بالتعاون مع المنسق المقيم وغيره من كيانات الأمم المتحدة في البلد. وتأمل اللجنة أن تُقدّم معلومات مستكملة في سياق مشروع الميزانية المقبلة.

استرداد التكاليف

29 - أشارت المعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية في البداية إلى أنه تم استرداد مبلغ قدره 9 900 دولار للفترة 2020/2019 وأعيد مرة أخرى إلى حساب الإيرادات المتنوعة، في حين أُشير أيضا إلى أن ما استرد من تكاليف الخدمات التي قدمتها البعثة إلى كيانات أخرى بلغ 4 400 دولار للفترة 2020/2019 (دون أي إشارة إلى ما إذا كان المبلغ قد أعيد إلى حساب مخصصات البعثة أو حساب الإيرادات المتنوعة). وتلاحظ اللجنة الاستشارية عدم اتساق المعلومات المتعلقة بالتكاليف المستردة للفترة 2020/2019. وتلاحظ اللجنة أيضا أنه لا يوجد وضوح بشأن مكان تسجيل عمليات استرداد التكاليف وما إذا كانت أية تكاليف مستردة قد أُرجعت إلى الدول الأعضاء. وقدمت اللجنة تعليقات وتوصيات بشأن استرداد التكاليف في تقريرها ذي الصلة فيما يتعلق بنتائج وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020 (A/75/829، الفقرات 33-36) وتتناول المسألة بمزيد من المناقشة في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/75/822).

الإدارة البيئية

30 - أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن البعثة حسنت درجاتها في مجال الإدارة البيئية في السنوات القليلة الماضية، من 46 في المائة في الفترة 2018/2017 و 51 في المائة في الفترة 2019/2018 إلى 59 في المائة في الفترة 2020/2019. وقامت البعثة بما يلي: (أ) شرعت في حملات للتوعية بشأن المياه والطاقة لخفض استهلاكهما؛ (ب) بدأت في تركيب مولدات هجينة للطاقة الشمسية، وهو مشروع سيستمر خلال دورات الميزانية القليلة المقبلة؛ (ج) بدأت عملية تخضير لمبانيها تدوم عدة سنوات بزراعة أشجار في قاعدة اللوجستيات التابعة للبعثة. وتسعى البعثة أيضا إلى إبرام اتفاق إيجار لست مركبات هجينة للحد من انبعاثات الكربون الناجمة عن النقل البري (انظر الفقرة 24 (ج) '1' أعلاه). وأبلغت اللجنة بأنه لم يبلغ عن أي مخاطر بيئية كبيرة.

31 - وتأمل اللجنة الاستشارية أن تبذل البعثة مزيدا من الجهود في مجال الإدارة البيئية، بما في ذلك التحسين المستمر لسجل أدائها البيئي. وتذكر اللجنة بأن الجمعية العامة لاحظت، في الفقرة 17 من قرارها 294/74، التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية البيئية المتعددة السنوات لخفض الآثار البيئية لعمليات حفظ السلام، وطلبت إلى الأمين العام تعزيز التدابير المتخذة لتنفيذ الاستراتيجية في جميع بعثات حفظ السلام، تمشيا مع الركائز الخمس للاستراتيجية، وفقا للظروف الخاصة في الميدان، وفي امتثال تام للقواعد والأنظمة ذات الصلة، والإبلاغ عن ذلك في سياق تقريره الاستعراضي المقبل. وتقدم اللجنة

الاستشارية ملاحظات إضافية بشأن الأنشطة البيئية في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/75/822).

التوازن بين الجنسين

32 - أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن البعثة نفذت مبادرات مختلفة لزيادة تمثيل المرأة في البعثة، بما في ذلك من خلال عملية الإعلان عن الوظائف واستقدام الموظفين والتنسيق مع البلدان المساهمة بقوات لكفالة زيادة نشر الأفراد النظاميين من الإناث في البعثة. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه أحرز تقدم مطرد في جهود البعثة الرامية إلى تحسين التوازن بين الجنسين. كما طلبت اللجنة وتلقت معلومات عن التوازن بين الجنسين في البعثة للفترات من 2017/2018 إلى 2020/2021. وتلاحظ اللجنة من المعلومات أن النسبة المئوية للأفراد النظاميين من الإناث زادت من 16 في المائة في الفترة 2017/2018 إلى 23 في المائة في الفترة 2020/2021، فيما زادت النسبة المئوية لتمثيل الموظفين الإجمالي من 19 في المائة في الفترة 2017/2018 إلى 21 في المائة في الفترة 2020/2021. ومن بين الموظفين المدنيين، زاد التمثيل في الرتبة ف-5 وما فوقها، وفي الرتبة ف-1 إلى الرتبة ف-4، وفي فئة الخدمة الميدانية وفي فئة الخدمات العامة من 33 في المائة، و 25 في المائة، و 16 في المائة و 18 في المائة بالنسبة للفترة 2017/2018 إلى 38 في المائة و 32 في المائة و 19 في المائة و 20 في المائة بالنسبة للفترة 2020/2021 على التوالي، في حين انخفض التمثيل فيما يتعلق بمتطوعي الأمم المتحدة من 31 في المائة في الفترة 2017/2018 إلى 15 في المائة بالنسبة للفترة 2020/2021. وترحب اللجنة الاستشارية بالزيادة الإجمالية في النسب المئوية لتمثيل الإناث بين الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين في البعثة، وتثق في أن البعثة ستواصل جهودها الرامية إلى زيادة تمثيل المرأة في صفوف الموظفين من جميع الفئات.

تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية

33 - تقيّد التقارير بأنه عملاً بقرار الجمعية العامة 264/66، أُجري استعراض لملاك الموظفين المدنيين في البعثة في عام 2014 وأن تنفيذ التوصيات الناتجة عن الاستعراض بدأ في فترة الميزانية 2015/2016 وانتهى في فترة الميزانية 2017/2018. وتم تحويل أربع وظائف من فئة الخدمة الميدانية إلى وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة في الفترة 2014/2015، وتم تحويل وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة في الفترة 2015/2016. ولم يحدد استعراض مستقل للبعثة أُجري في عام 2018 أي فرص أخرى لتحويل الوظائف إلى وظائف وطنية. ونسبة الموظفين الدوليين إلى الموظفين الوطنيين في البعثة منخفضة نسبياً: 82 وظيفة لموظفين دوليين و 163 وظيفة لموظفين وطنيين (A/75/740، الفرع الخامس - ألف). وتذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة طلبت، في الفقرة 21 من قرارها 294/74، إلى الأمين العام أن ينظر، لدى صياغة مشاريع الميزانية، في الخيارات المتاحة لزيادة الاستعانة بموظفين وطنيين في أداء المهام بما يتناسب مع ولايات البعثة واحتياجاتها. وتقدم اللجنة ملاحظات إضافية بشأن تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/75/822).

سادسا - خاتمة

34 - يرد الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما فيما يتعلق بتمويل البعثة للفترة من 1 تموز/ يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020 في الفرع الخامس من تقرير الأداء (A/75/805). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُقَيَّد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ 613 400 دولار للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020، وكذلك الإيرادات/التسويات الأخرى البالغة 544 200 دولار للفترة المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2020.

35 - ويرد الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما فيما يتعلق بتمويل البعثة للفترة من 1 تموز/ يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 في الفرع الرابع من الميزانية المقترحة (A/75/740). ومع مراعاة الملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الموارد المقترحة بمبلغ 648 500 دولار من 57 186 300 دولار إلى 56 537 800 دولار. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغا قدره 56 537 800 دولار للاتفاق على البعثة لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022.